## مُراجعات كتب: ②

# دِراسَات في القرآن وَالحَديث(*)

مُراجَعة الفضْل شَلَق

يطرح المؤلف(*) إشكاليات وتساؤلات حول التشريع الإسلامي للمواريث ثم يحاول الإجابة عليها بنظريات تتناقض مع ما يسميه ادعاءات الفقهاء والمؤرخين المسلمين. وهو يعتبر أن النظريات التي يطرحها تشكل إجابات أكثر وضوحاً وتفسيراً للوقائع التاريخية من النظريات السابقة للباحثين الغربيين.

وقد كانت نظرية شاخت حول الشريعة الإسلامية من أهم نظريات الباحثين الغربيين، إذ كان، وما يزال، لها تلامذة كثر. تقول هذه النظرية إن الشريعة الإسلامية، كما نعرفها الآن، لم تكن موجودة أيام الرسول، ولا في القرن الأول الهجري، بل صيغت بعد ذلك بمعزل عن أحكام القرآن. وذلك ينطبق أيضاً على أحكام الشريعة المتعلقة بالمواريث والأحوال الشخصية. أما الأحاديث النبوية الشريفة فقد بدأت تظهر منذ أواخر القرن الأول الهجري، وهي في غالبيتها الساحقة موضوعة ومنحولة. فالشريعة الإسلامية وضع أسسها الفقهاء والقضاة في العصور اللاحقة ولم يضعها الرسول وصحابته.

يعرض المؤلف نظريات أخرى بشكل مقتضب، لكنه يذهب منذ الصفحات الأولى لكتابه إلى موقف أبعد من موقف شاخت، فهو يعتبر أن

(*) Powers, David: Studies in the Quran and Hadith. University of California Press, 1986.

المسلمين بدأوا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم **بالتلاعب** بقراءة وتفسير القرآن بطريقة حطمت نظام المواريث الذي حكم به الرسول بناء على القرآن الكريم.

إن التلاعب الذي يشير إليه المؤلف يشمل قراءة إحدى الآيات بطريقة لا تتناسب مع المعنى الذي يريده كما تشمل بشكل أساسي إهمال حق الحرية الكاملة بإيصاء بعض التركة أو جميعها لمن يختاره الفرد المتوفى بالإضافة إلى فرض حصص محددة لأقرباء المتوفى (الأولاد، الأهل، الأزواج، الإخوة والأخوات، والأقرباء الآخرين من ذوي الأرحام) وذلك حسب قواعد يتفق المسلمون من مختلف المذاهب على معظمها ويعتبرونها مشتقة من النص القرآني. يطلق اسم الفرائض على هذه الحصص المحددة ويتم حسابها على أساس قواعد علم الفرائض؛ وهي تشمل جميع التركة إلا إذا اختار المتوفى، قبل وفاته، أن يوصي ببعضها، على أن لا تتجاوز الوصية الثلث وعلى أن تكون الوصية لغير الورثة.

يعتبر المؤلف أن النهج الذي كان سائداً أيام الرسول الكريم كان يترك الحرية الكاملة بالوصية حسب رغبة الموصي لمن أراد دون قيد أو شرط عليه. لكن المسلمين، بعد الرسول، تخلوا عن ذلك ووضعوا علم الفرائض، زاعمين أن ذلك هو ما تفرضه القراءة الحرفية للنص القرآني في آيات المواريث. وقد استخدموا، في زعمه، وسائل من خارج القرآن للوصول إلى هذه الغاية. تشمل هذه الوسائل أحاديث نبوية انتحلوها عن الرسول، واستخدام مبدأ الإجماع لتبرير نسخ بعض الآيات لصالح آيات أخرى. ومن جملة الأحاديث الموضوعة حديثاً «لا وصية لوارث» و«لا وصية إلا بالثلث». أما النسخ فقد شمل الآيتين ٢ : ١٨٠ و٢ : ٢٤٠ المتعلقتين بحرية الوصية الكاملة لصالح الآيتين ٤ : ١١ و٤ : ١٢ اللتين تفرضان حصصاً محددة لورثة محددين.

يقول المؤلف إن هناك أسباباً اجتماعية واقتصادية وسياسية دفعت بالمسلمين إلى هذا التغيير. أهم الأسباب السياسية كان التأكيد على منع توريث الحكم والخلافة بالنص، أي بالوصية، كما يعتقد الشيعة الذين اعتبروا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة للإمام علي رضي الله عنه. ويشير الكاتب إلى أن الرسول عليه السلام أراد في آخر حياته أن يوصي وصية لكن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وآخرين «منعوه» من ذلك، كما يزعم المؤلف. هذا على الرغم من أن عمر نفسه استلم الحكم بوصية من أبي بكر، وهو نفسه لم يوص بالخلافة لشخص معين من بعده.

أما أهم الأسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية فهي تدور في نظر المؤلف حول مسألة التلاحم الاجتماعي في وقت تراكمت لدى المسلمين ثروات كبيرة كان يجب التخفيف منها بواسطة تقسيمها عند حدوث الوفاة.

تندرج آراء العديد من الباحثين الغربيين ضمن مقولتين؛ أولاهما، أن الأحاديث النبوية لم تدوَّن إلا بعد قرن أو قرنين من وفاة الرسول، وبالتالي فهي منقولة شفوياً، مما يدفع إلى الشك في صحتها، أو هي منحولة؛ وثانيتهما أن الشريعة والفقه الإسلاميين هما حصيلة تفكير الفقهاء المسلمين وقد تمت صياغتهما على يد هؤلاء صياغة مثالية لا تمت إلى حياة المجتمع بصلة. المقولة الأولى تعتبر السنة النبوية تلفيقاً تاريخياً، والمقولة الثانية تعتبر الفقه الإسلامي كياناً ميتاً لا وجود له في الواقع، بل هو وجود وهمي في أذهان المسلمين، الفقهاء. فالشريعة، وبالتالي الفقه، هي حسب المقولتين كيان موهوم.

يعلن المؤلف أنه من أنصار المقولة الأولى. لكن اختصاره لذكر الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت المسلمين إلى صياغة تشريع خاص بالمواريث مخالف لما كان متبعاً أيام الرسول عليه السلام، يشير إلى احتمال

ثان، وهو أنْ لا يريد إعطاء الشريعة الإسلامية شرف المطابقة مع التاريخ الواقعي للمسلمين مطابقة حقيقية. فكأنه يعلن ضمناً موافقته على المقولة الثانية. وكلتا المقولتين، على كل حال، تعبران عن موقف سلبي من الإسلام ككيان تاريخي.

يتهم المؤلف الصحابة والتابعين والفقهاء، عموماً، بالتلاعب والانتحال والتواطؤ وعدم الأمانة، في نقل الأقوال والحوادث. وهو يكرر هذه التهم تكراراً ملفتاً للنظر، فكأنه يريد الإيحاء أن هؤلاء منتحلون، وأن الشريعة التي ترتبط بهم، بشكل أو بآخر، هي شريعة وهمية. وهذا ما يعيد إلى الذاكرة نظرية البعض الذين يعتبرون الإسلام خطأ تاريخياً.

إن البحث في دوافع المؤلف ليست الموضوع هنا. لكن لا بد من الإشارة إلى خطورة بعض النظريات حول تاريخنا التي تصاغ بهدف تحطيم أو إلغاء هذا التاريخ لا الوصول إلى فهمه وتفسيره. بعض هذه النظريات تشكك بالنص (القرآن والسنة) الذي يشكل الأساس المعتقدي ــ الأيديولوجي للأمة. وبعضها يشكك بالحوادث التاريخية في القرنين الأولين. وبعضها يعتبر تاريخ الأمة اللاحق للقرنين الأولين مجرد انحطاط ابتعد تدريجياً عن النموذج المثالي الذي أعيدت صياغة أحداث القرنين الأولين على أساسه.

تكمِّل هذه النظريات بعضها. فهي تلغي الأسس التي ساهمت في تكوين الأمة وتجعل مثلها العليا مجرد أوهام كاذبة وتعتبر تاريخها انحطاطاً تحكمه أفكار كاذبة. والمشكلة في هذه النظريات ليست أنها ذات منهجية نقدية، بل في أنها لا تستطيع تفسير التاريخ الفعلي. فهي تصطدم دائماً بحقيقة أن هذه الأمة تكونت وبقيت تتمتع بحيوية هائلة على مر العصور. وما كان يمكن لهذه الأمة أن تحقق الإنجازات التي حققتها على يد قادة وخلفاء وفقهاء «كاذبين مخادعين ومحتالين». لقد كانت لدى هؤلاء قضية كبرى تفانوا في سبيل تحقيقها.

إن منهج البحث الموضوعي النقدي حيال تاريخنا وتراثنا أمر ضروري إذ بدونه يتكون لدينا وعي زائف يؤدي بنا إلى التراجع والتقوقع. هذا المنهج مطلوب من مثقفي الأمة قبل غيرهم. وفقدان هذا المنهج في الكثرة الغالبة من الكتابات التاريخية العربية المعاصرة يجعلها تغرق في السطحية والتفاهة.

لكن الموضوعية ذات المنحى النقدي شيء، ومحاولة تحطيم التاريخ وصولاً إلى إلغائه شيء آخر. الأولى تؤدي إلى المعرفة الحقة، والثانية تلغي المعرفة وتُحل مكانها صوراً نموذجية (stereotypes) كاذبة عن العرب والمسلمين عموماً. والفرق ضئيل بين النظريات الأكاديمية التي تعتبر الصحابة، رضي الله عنهم، والمؤرخين العرب والفقهاء المسلمين جماعات من الكاذبين المخادعين وبين تقديم العربي في الأفلام الغربية (الأميركية خصوصاً) على صورة نصاب ينظر دائماً بعيون مواربة محتالة.

إن ظهور عدد من الدراسات كدراسة دايفيد باورز لا تقدم في منحاها التشكيكي المتحامل سوى صورة زائفة عن العرب والمسلمين للقراء في الغرب يجب التصدي لها. إضافة إلى أنها تثير الشكوك لدى القراء العرب حيال مفكري الغرب وخاصة المستشرقين منهم. مما يدفع إلى تعميق الهوة وتغذية النزعات العنصرية لا إلى إضعافها.